

تأثير المقاربة "النسائية" feminism على السياسة الحقوقية للمرأة

الدكتور: رشيد عتامنة، أستاذ محاضر "ب"

قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص: يعتبر نضال الحركة النسائية في الولايات المتحدة، الأرضية الصلبة التي بني عليها النشاط الجماعي والفردى، أسس لقيام مقاربة منهجية للبحث، في مختلف جوانب السياسة الدولية، وتحديدًا تلك التي اهتمت بتحليل الصراع، وشؤون الحرب والسلام. وقد مرت الحركة بموجات ثلاث، مكنت للمرأة الأمريكية في الموجة الأولى حق الانتخاب، وفي الثانية، ونتيجة لظروف ما أنتجته الحرب العالمية الثانية وخروج المرأة للعمل بقوة، حصلت الحركة على حقوق متساوية في العمل، والغاء التمييز. بينما الانطلاقة العظيمة، تراكمت مع بيئة العولمة، والظروف الملائمة لانتقال وتدفق المعلومات، وسيطرة الأطروحة التي أدخلتها الواقعية المؤسساتية، والمتمثلة، في تحليل ماذا سيكون عليه الصراع الدولي، في ظل عالم يتم فيه التمكين للمرأة، في شؤون السياسة الخارجية، وشؤون الدفاع والأمن القومي.

Abstract:The feminist approach is known in international relations as a new theoretical tool, often used to analyze the role of feminism in various levels of influencing politics, as well as domestic as international. This theoretical tool is inspired by the original struggle of American women, for the right to vote, in the context of what was called, the first wave of feminism. However, this was followed by the second wave, by which the women movement, has acquired equality in job opportunities. During the globalized international relations, beside the institutional liberalism, feminism has been introduced to emphasize the hypothesis, which says how will the world be if there will be a considered promotion of women, in the affairs of national security and defense? Will there be any more opportunities for peace and diplomatic conflict settlement.

مقدمة:

تعددت مداخل التحليل في العلاقات الدولية، بتعدد وتعقد الظواهر المتفاعلة فيه. ولعل كثير من هذه المداخل قد ضاق درعا من عدم جدوى التنظير، ذلك الذي عجز عن الوصول إلى نظرية ثابتة الأسس، يمكنها أن تحل مشكلة محورية في هذا المجال المعرفي، وهي البحث عن السلام من جهة، مع تحقيق مصالح الأمة من جهة مقابلة.

من بين الأطر النظرية التي ابتكرت لأجل تحقيق هذا الهدف، نجد أن فريق من المنظرين قد التف حول المقاربة الموسومة ب"التحليل النسائي" feminism analysis. وقد بزغ هذا التحليل، ضمن محاولات إيصال المرأة إلى مسارات صناعة القرار السياسي، وذلك في مختلف الدول، حتى يتبين إمكانية ملاحظة الفرق، بين جسارة النتائج، ومدى الخراب والدمار (مثالها الحروب والنزاعات) اللذين ترتبا عن قرارات وسياسات من صناعة الرجل، الذي هو مهيم على القرار في جميع دول العالم، وبين تلك السياسات التي تكون المرأة مشاركة، أو مسؤولة عن صناعتها.

وقد ذهب التنظير في ذلك إلى البحث فيما لو أن الأمر في مسار اتخاذ القرار، يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة العاطفية للمرأة، ويبحث في طبيعة النتائج من تبعات ذلك، وهل ستؤدي إلى التخفيف من ظاهرة الصراع كحالة هيمنت لقرون طويلة على علاقات المجتمعات الإنسانية، وبالتالي يمكنها أن تضع قطار عملية البحث عن السلام بين الأمم على السكة المستقيمة.

إن الاعتبارات الطبيعية للمرأة، قد ركز التنظير عليها لإحداث تغييرات سياسية، اقتصادية، واجتماعية على المستوى العالمي، بدء من الهدف المحوري المركز حول ضرورة إيصال المرأة إلى السلطة، وهذا على نطاق عالمي أيضا، في مختلف المؤسسات المدنية كما العسكرية، السياسية، كما الاقتصادية. فالمذهب الليبرالي يركز على أن تكون المرأة في جميع مراكز النشاط والمؤسسات ذات الأثر السياسي ومستويات اتخاذ القرار، الاقتصادي، أو الاجتماعي بالمساواة مع الرجل، في الوقت الذي يرى فيه المذهب المعروف ب"difference feminists"، أن العالم الواقعية التقليدية ومعها كثير من منظري العلاقات الدولية، قد أسهمت في إظهار السلوك الخارجي العدواني للدول، التي يهيمن على شؤون

حكمها رجال، ويؤكد هذا المذهب أن العالم سيكون أفضل بمعنى اقل عنفا فيما لو أن المرأة تغزو مراكز السلطة، وتمنح أو تحصل على نفوذ اكبر في شؤون السياسة الدولية.

الدول المغاربية شأنها كباقي الدول التي تسعى تحقيق الانسجام الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي، والاستقرار السياسي الداخلي كما الخارجي، يمكن للمقاربة هذه أن تساعدها في تحقيق مصالحها مع الأمم الأخرى، تلك التي تقلدت المرأة فيها مراكز قريبة من قرارات الشؤون الدولية، وهي متأثرة في ذلك بأطروحات هذه المذاهب من جهة، لها أهداف سياسية وجملة مصالح قد تبلغ المستوى الاستراتيجي، في عملية منح المرأة والحقوق السياسية، وإعدادها للمساهمة في قرارات شؤون السياسة الدولية.

الإشكالية:

المسألة الحقوقية للمرأة ظاهرة عالمية النطاق، وتفاعل الدول في المجتمع الدولي، يدفع بها إلى صنع سياسات من ضغط البيئة الخارجية، ومحاولة جعلها وسائل لتحقيق أهداف قومية، إلى أي مدى أثرت مقاربة التحليل الموسومة ب"النسائية" feminism، على السياسات الحكومية في موضوع الاعتراف بالمشاركة السياسية للمرأة؟

المحاور:

- 1- التاريخ التطويري للمقاربة "النسائية" feminism.
- 2- مذاهب التحليل في المقاربة feminism.
- 3- الأهداف السياسية لمقاربة التحليل feminism.
- 4- تأثير المقاربة feminism على السياسات الحكومية في ترقية المشاركة السياسية للمرأة.

5- الخاتمة:

1- التاريخ التطويري للمقاربة النسائية:

كثيرا ما اعتبر المؤرخون الحركة النسائية الموسومة feminism بأنها حركة اجتماعية، و أن تراكماتها تدخل فقط ضمن نطاق التاريخ الاجتماعي¹، ولا ينظر إليها إلا من خلال

عدسات النظام الثقافي، والتاريخ الثقافي للأمم. لقد أصبح حقيقة من الممكن الاعتقاد بأن تاريخ الحركة النسائية هو تاريخ سياسي بامتياز، وبذلك أصبح يدرس بأهمية خاصة، ضمن مقررات التاريخ السياسي².

تعد مطالب الحركة النسائية، على مختلف مراحلها، مطالب سياسية باتجاه التغيير والحصول على الوضع الخاص، وقد تضمن ذلك نضالهن من أجل المساواة في التعليم، الحقوق الاقتصادية، الحقوق المدنية، و الإدماج السياسي³، إضافة إلى الحق في التنظيم الجماعي، والنقابي، وغيرها من المطالب الحركية.

في محاولتهم لربط الحركة النسائية بالفكر السياسي، سعى المفكرون والمؤرخون تحديدا إلى إعادة التوازن في معادلات توازن القوة بين الجنسين (الرجل والمرأة)، في مختلف المجتمعات البشرية، وكان ذلك عن طريق إظهار نقد واسع لهيمنة الرجل على المجال السياسي⁴.

وتعد الثورة الفرنسية مهد الحركة النسائية المتجهة نحو العالمية، ومع انتشار الإشعاع الثوري نحو باقي أوروبا ثم أمريكا الشمالية، ثم بعدها باتجاه باقي العالم، كانت الحركة الحقوقية تزداد وعيا، وتنظيما، في الوقت الذي كان الفكر السياسي، والقانوني يتطور، ويضفي للحركة، قدرة على التغلغل في المجتمعات الغربية، حتى شملت جميع مناحي الحياة السياسية، التشريعات، والحقوق المدنية عامة⁵.

في الواقع لم تظهر الحركة ككيان فكري وسياسي، إلا لما ساهم فيه كثير من الشعراء الرجال والسياسيين، والفلاسفة، والفنانون، ورهط واسع من المناضلين اليساريين. ولكن كحركة منظمة، لم بدأت جذورها في الولايات المتحدة، على اثر المؤتمر النسائي المنعقد في Seneca falls، سنة 1848، والذي أسس لميلاد حركة ظهرت من صلب الإصلاحات الاجتماعية، مثل إلغاء نظام العبودية، الحركات البيوريتانية⁶، وكانت المطالب بالحصول على حق التصويت في الانتخابات العامة، أهم من هذه الإصلاحات لكون المطلب إذا الم يتجسد في مشاركة سياسية دستورية، فليس بإمكان التوازنات المفترزة من الإصلاحات وإلغاء العبودية، أن تكرر أي حالة من التمتع بالحقوق الثابتة، ولذلك تركزت جهود الحركة حول المطلب السياسي الواضح المتمثل في المشاركة في الانتخابات العامة، المطلب الذي لن يرى النور في الولايات المتحدة إلا في سنة⁷ 1928.

ولكن لظروف ما مع تغير التوازنات جميعها، ليست فقط بين الرجل والمرأة على مستوى القضية الحقوقية، ولن جميع توازنات الإنسانية انهارت بظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية، اللتان خلفتا مجتمعات غير متوازنة من حيث الجنسين، لأن القدر الأعظم من الرجال قد قتل في الحربين، وهكذا ستدعم الحركة الحقوقية النسائية، بجملة من التأسيسات القانونية والدستورية التي تنتظر لمزيد من الحقوق السياسية، والاجتماعية للمرأة⁸.

فبدخول المرأة سوق العمل بقوة في المجتمعات الرأسمالية، عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبحت بذلك دعامة اقتصادية قوية للعائلة، في هذا الوقت أصبحت المطالب ترتبط بضرورة تكفل الدولة ببعض الرعاية الاجتماعية للأسرة، وتعويض الفراغ الذي سببه خروج المرأة للعمل. وإلى جانب الاتحادات العمالية، والتنظيمات النقابية، التجارية، والاقتصادية الأخرى، عملت الحركة النسائية على تقوية المطالب بدولة الرفاه الاجتماعي والرعاية الاجتماعي، وهو النظام الذي حصلت عليه هذه الحركات متضامنة فيما بينها، ويعتقد المؤرخون أن أكبر مطلب تحقق للاتحادات العمالية، والحركات النسائية، طيلة القرن العشرين، تمثل في بناء نظام دولة الرعاية الاجتماعية⁹.

ثم بعد ذلك تأتي الموجة الثانية من الحركة النسائية على المستوى العالمي، وإن كان أساسها ما أنتجته تفاعلات المجتمعات الرأسمالية (أوروبا والولايات المتحدة)، وهي فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت بالموجة الثانية للحركة النسائية. وانطلقت هذه الموجة، في الولايات المتحدة، وسرعان ما انتشرت أطروحاتها في مجتمعات غرب أوروبا ثم نحو باقي العالم، ترافقت مع معدلات نمو اقتصادي وتطور اجتماعي غير مسبقين، في تاريخ تلك المجتمعات، وقد تركزت أهداف تلك الموجة على مزيد من إعطاء الحرية للمرأة، ضرورة تكافؤ الفرص، ومنحها الحق في إدارة شؤون حياتها¹⁰.

تعتبر المنظمة الأمريكية المعروفة ب"المنظمة الوطنية للمرأة" القائد الفعلي لهذه الموجة، حين قادت الحركة نحو الموضوعات المتعلقة بالتعليم، التشغيل، وكلما يتعلق بالإنجاب (حق الإجهاض)، وملنف حولها نخبة من المفكرين والفلاسفة والمؤرخين، ولذلك عرفت بموجة إعادة إحياء الحركة النسوية، واستلهمت طريقها من الأطروحات والتفاعلات السياسية الجارية لتلك الفترة في الولايات المتحدة الأمريكية¹¹.

كما يعتبر صدور كتاب الباحثة Betty Freidan والذي عنوانه The Feminine Mystique وذلك سنة 1963 بمثابة ثورة فعلية داخل مجتمع رأسمالي يحقق مستويات عالية ومتقدمة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهو الكتاب الذي صور المرأة في المجتمع الأمريكي، لفترة النصف الأول من القرن العشرين، على أنها في ، عبودية شاملة للمرأة أمام الرجل. وهي الصورة التي تبين مجتمعا أمريكيا فاشلا و غير متوازن في نظر الباحثة التي تحولت فيما بعد، إلى زعيمة للحركة النسائية في أمريكا. علما أن كتابها هذا قد حصل على الرقم القياسي الأعلى من حيث المبيعات على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى إلى سرعة انتشار الحركة النسائية عالميا¹².

وقد تبع هذا نتائج التقرير الذي أعدته اللجنة الرئاسية (جون كينيدي)، حول وضع المرأة في المجتمع الأمريكي، والذي بين حجم اللامساواة بين الجنسين، قد تبعه حركية واسعة تشكلت فيها عدة منظمات وجماعات، ولكن التغيير الأكثر قوة من حيث كونه نتاج نضال الحركة النسائية في الموجة الثانية، كان صدور القانون الفدرالي الأمريكي المعروف ب" قانون المساواة في الرواتب بين الرجال والنساء" سنة 1963، الذي سعى إلى إلغاء التمييز في الرواتب القائم بين الجنسين¹³.

وتتوالى انتاجات الحركة النسوية في الولايات المتحدة لتحصل سنة 1974، على القانون الفدرالي الذي يقضي بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم، وهو قانون يضع حد لأية ممارسة تمييز ضد المرأة في مجال التعليم، ورأت فيه الحركة النسائية انتصارا واضحا لها. ويمكن التأكيد هنا أن هذه الانجازات للحركة النسائية داخل الولايات المتحدة قد أُلقت بظلالها على مختلف نشطاء المجتمع المدني، وجماعات الضغط العاملة، حيث تقوت حركة الحقوق المدنية التابعة للسود، ورافقها اشتداد الحركة الطلابية في مطالبتها¹⁴.

بدخول الثمانينات كانت الحركة النسائية قد حققت كثيرا من تلك الأهداف المسطرة مبقا، وتمكنت من إدخال الكثير من التغييرات على المجتمع الأمريكي، كما على السياسات العامة، لقد تركزت تلك المطالب في قوانين فدرالية شهيرة، وأصبحت المرأة الأمريكية بقوة القانون الفدرالي، تتدفق على مختلف الهيئات السياسية، والأكاديميات العسكرية، والقوات المسلحة، والكونغرس، والمحكمة العليا، وحتى وكالة النازا للعلوم الفضائية¹⁵. ولكن الانتكاسة

العامة تمثلت في فشل محاولة التعديل الدستوري المعروفة بـ "تعديل الحقوق المتساوية" الذي يكرس جملة الحقوق القانونية المكتسبة إلى نصوص دستورية.

لقد كانت جملة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية داخل الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأكثر تأثيراً على العالم في ذلك الوقت، كانت تحت متابعة ممعنة، من قبل الحركات المدنية، ووسائل الإعلام في مختلف أنحاء الكوكب، وكان سهلاً بحكم الثقافة والتحالف السياسي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، أن ينتشر وعي الموجة الثانية في الدول الغربية كافة، ثم على إثر جدل الثمانينات، يحدث الانتشار على المستوى العالمي، لتعطي في ديناميكيتها ما عرف بالموجة الثالثة الموسومة بالموجة العالمية¹⁶.

2- مذاهب التحليل في المقاربة النسائية:

على اثر انطلاقتها متأثرة بأطروحات المذهب الليبرالي سياسياً وفكرياً، كانت الليبرالية النسائية تركز على القضاء على التهميش الذي يميز المرأة، والذي كان مركزاً على جملة قوانين تعيق المرأة من الدخول الى الحياة العامة.

في سنة 1983، نشرت الباحثة والناشطة الأمريكية اليسون جاجار Alison Jaggar كتاباً بعنوان " السياسات النسائية والطبيعة البشرية " Feminist Politics And Human Nature حددت فيه مدارس تحليل فلسفية، يستخدمها علم الاجتماع، وكذلك الفلسفة. تتعدد مذاهب التحليل في مزاحمة كلاسيكية لإعطاء الاهتمام بالمرأة، وفي كل مدرسة نجد جملة أهداف منها ما هو إيديولوجي، ومنها ما هو ذو طابع سياسي، وكل مدرسة تتألف من محاولات نظيرية، عديدة استعرض بعضها، مركزاً على تلك التي كان لها أثراً بارزاً في التحليل الأكاديمي.

(أ) - التحليل الليبرالي:

يعد الهدف الأساسي للنسائية الليبرالية، المساواة بين الجنسين، في جميع مناحي الحياة العامة، الحصول على تعليم متساوي، التساوي في التكاليف، انهاء التمييز في التشغيل، وظروف عمل أفضل. كما أن الأهمية تعطى للحياة الخاصة، وبصفة عامة فالليبرالية النسائية معنية بالمساواة في جميع الموضوعات التي يريدها الرجال¹⁷.

من جهة أخرى يسعى المقترِب الليبرالي الى توريث الأشخاص، نساء وذكور في مسار يتخذ الديمقراطية بيئة ملائمة لاستغلال القدرات، من أجل جعل الجنسين في حالة من التساوي، وذلك في نظر القانون، وفي نظر المجتمع، وأماكن العمل. وهذا دون محاولة الخوض في المساس بالبنى الأساسية للمجتمع، ولكنه بالإمكان بحث المسألة الحقوقية، والمساواة من خلال تغيير القوانين التي تعيق المرأة من التمتع بحقوق متساوية مع الرجل¹⁸.

لقد كان منظروا هذا المقترِب يدفعون نحو أهداف مسيسة، وان تمحورت محاولات التنظير في إطار التاريخ السياسي، على مجتمع متساو، ومجتمع عادل، وهدم جميع الفوارق، التي تمنع الجنسين من العيش بتعادل تام في الحقوق، وهي رؤية توضح تموضع الحرية الخاصة فوق المجتمع، حيث الحرية تكون أساس الدولة والمجتمع أيضا. وعلى المراحل التي عرفتها الحركة النسائية، كانت الأيديولوجيا الليبرالية بمثلها ومفاهيمها هي المسيطر على نضالات الحركة، والملمة لها بقناعات المساواة، الاستقلالية، والحقوق الشخصية¹⁹.

وعموما قد أطر المذهب الليبرالي في المجتمعات الرأسمالية عامة، وفي الولايات المتحدة خاصة، مجموع مطالب الحركة النسائية، وأبرزها في مبادئ ثابتة في العالم الليبرالي اليوم، وتمحورت حول، تلك المطالب التي رفعتها المنظمة الأمريكية للمرأة (رواتب متساوية، تعليم متساوي، فرص عمل متساوية، حرية الإجهاض، الرعاية الصحية المتواصلة، الاستقلالية القانونية والمالية، التحرر من الإكراه العنفي، أو الجنسي، دون الاعتبار للحالة الاجتماعية، وضع حد للقوانين والمؤسسات التي تديم هيمنة الرجل، وتلك التي تبقي قمع الرجل للمرأة)²⁰.

ب)- التحليل الماركسي:

يبني التحليل الماركسي على صراع الطبقات حيث المرأة، هي جزء من القوة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية، ولما كانت الرأسمالية تأخذ حقوق المجتمع، ككل أي حقوق الطبقات الأخرى، فان المرأة أيضا تشارك في النضال ضد الرأسمالية، في مسعى موحد لقوى التغيير الاجتماعي، أي مع الطبقة العمالية، من أجل إلغاء الأسس الاجتماعية للدولة وتغييرها، وعلية فان القوى الواقعة تحت القمع الاجتماعي، والاستغلال الاقتصادي معنية

بالاتحاد، من أجل التغيير، وهدم أسس الرأسمالية، المهيمنة على المجتمع من خلال تكريس الأمر الواقع.

اتجه بعض المفكرين الماركسيين في المقاربة النسائية، بما فيهم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، الى انجاز دراسات حول دور التمييز بين الجنسين في العمل وتأثيره على دعم، أو إضعاف القوة الاجتماعية للنساء، كما حاولوا تحليل النمو الاقتصادي العالمي للرأسمالية، وإظهاره كنتناقض مع أطروحة النسائية الليبرالية، كون المرأة في العالم المتخلف، في حالة شديدة من الفقر، وتحت القمع وغياب الحقوق، بالرغم من سيادة الرأسمالية الليبرالية على تلك المناطق من العالم. في الوقت الذي تحدث فيه الانثروبولوجيون اليساريون، عن تحليلات تبين المنهجية التي وضعت المرأة تحت العبودية، والاستغلال في المجتمعات الرأسمالية، ودور فلسفة الرأسمالية في قمع المرأة من خلال أيديولوجية الملكية الخاصة²¹.

بقناعة المفكرين في هذا المذهب فان تحرير المرأة بشكل شامل ونهائي، يكمن في تغيير بنى المجتمع، والتي بدورها تنتج إعادة هيكلة بنوية للاقتصاد، هذه الايدولوجيا نابعة من كون الرأسمالية في سيطرتها الاقتصادية، تهيمن على الدولة، وتسعى للحفاظ على الأمر الواقع، وبالتالي، فمسألة تحرير المرأة من خلال الحقوق الشخصية، والملكية الخاصة، ماهي إلا فلسفة تزيد من هيمنة الرأسمالية على الدولة والمجتمع.

في هذا المذهب نجد أن هناك نوعان من العمل في المجتمع الرأسمالي، وذلك حسب الباجتئين، مارغريت بينستن، وبيجي مورتون، النوع الأول العمل الذي ينتج سلعا وخدمات تحدث حولها عملية المبادلة، أما الثاني فيرتبط بعملية إعادة الإنتاج، وهو الذي يرتبط بالمجال الخاص والشخصي، ويتضمن كل ما يقوم الناس ليس من اجل الحصول على اجر، ومثاله الحصول على الأطفال وتربيتهم، والقيام بشؤون البيت، ومن الواضح أن كلا النوعين من العمل ضروريان لحياة الانسان، لكن أيضا من الواضح أن المرأة قد اختيرت إضافة إلى قيامها بالنوع الأول في إطار تقاليد سائدة بالمجتمع، فهي تقوم لوحدها بالنوع الثاني، ولكن هيمنة الرجل على النوع الأول، ثم بحكم الثقافة، والعادات الاجتماعية، يتمكن من السيطرة على كل من المجال الخاص، والمجال العام²².

لقد رأى زعماء الثورة الروسية بمركزية الأسرة في المجتمع، كمنع لعبودية المرأة واستغلالها، وبضرورة المساواة بين الجنسين، كشرط أساسي في عملية تغيير المجتمع. وقد

رافق ذلك سعي الحزب الشيوعي إلى خلق الثورة على العادات والتقاليد التي كانت سائدة، داخل روسيا، أو تلك البنى في النظام المضاد، حيث ما كان وعي الطبقة العمالية، وعي سياسي إلا عندما يكون العمال قادرين، على دحر كل أنواع الاستغلال، القمع، العنف والتعسف، وأكثر قادرين على بناء نموذج الاشتراكية الاجتماعية، التي تحرر الجميع²³.

من جهة أخرى كان التنظير الماركسي يرى بأن الاشتراكية لن تنتصر إلا بنساء بروليتاريات، وبناء على تحليلات انجلز، في اعتبار سلطة الرجل في الأسرة سلطة بورجوازية، بينما المرأة في موقع الطبقة الكادحة، تمثل قوة بروليتارية، زاحفة نحو التمتع بالحقوق، في اطار مجتمع منتصر على الرأسمالية الاستغلالية.

انطلاقا من هذه الأبعاد الأيديولوجية، سعت الدول التي تنبت الديمقراطية الاجتماعية، الى الغاء الفوارق، والاعتراف بالمسألة الحقوقية، دون أن نجد روابط مستقلة لهذه الحركة، ماعدا تلك التي يخلقها الحزب الواحد، ولكن على المستوى العالمي، بين امكانية انخراط الحركة النسائية، في نوع من التعاون بين الشرق والغرب.

(3) - الأهداف السياسية لحركة feminism:

يدعي المقترِب بأن الرجل يتميز بقراءة خاصة للتاريخ بمصطلحات الحرب، الغزو، الأسلحة، والمصالح والصراع، الاقتصادية والسياسية، وعموما يسمى المنظرون تلك المستويات بالسياسات العليا، في حين أن المرأة ترى التاريخ من زاوية مغايرة، الحرب تعني الدمار، لان فيها يمكن أن يقتل زوجها أو ابنها، ويدمر بيتها، والحرب تجلب العبودية والألم لجميع ضحاياها، في الذي ظل التعنيف الجسدي للمرأة، واحدة من رموز النصر للغزاة. يمكن الادعاء بأن الواقعية، ثم بعدها المؤسساتية الليبرالية، كانتا الأرضية الصلبة لادخال النسائية ضمن التنظير، في العلاقات الدولية.

بحسب منظري المقاربة في العلاقات الدولية، الرجل يصنع الحرب، والمرأة تصنع السلام، يعطي الرجل الصورة الصراعية للعلاقات، بينما تغلب المرأة الصورة التعاونية، يزيد هذا التناقض بين القطبين، حدة الجدل حول هيمنة الرجل على مراكز اتخاذ القرار، وصناعة السياسات العامة الخارجية. ربما ليست الصورة دائما متضادة، يمكن للمقاربة السائبة في

العلاقات الدولية، أن تقنع بأن الحركة ليست سوى سعي بالمساواة نحو وضع أمن للدولة والمجتمع على المستوى الخارجي.

سعى بعض الباحثين إلى دراسة القدرة على إدارة سلمية للأزمات، في حالة نزاع مسلح، ودراسة درجة المساواة الداخلية في الحقوق بين الجنسين وقد توصلوا إلى نتائج معتبرة، حيث كلما تكرست المساواة الداخلية بين الجنسين، كلما دفع ذلك إلى تخفيف استخدام العنف في الصراع المسلح.²⁴

أدى وجود عملية تمثيل واسع للمرأة في الهيئات المساعدة، أو القائمة على اتخاذ القرار، الى تثبيت مفهوم أساسي، وهو أن يكون ذلك التمثيل في صالح تخفيض ميزانية الدفاع، والتخفيض من الإنفاق العسكري، ولكن في ظل وجود تهديد مائل، وعندما تصبح الأجندة مهيمن عليها من قبل الهواجس الأمنية، يلاحظ امبيريقيا، أن التمثيل السياسي للمرأة يتراجع.²⁵

في أطروحاتهم أمكن لمنظري مقارنة النسائية في العلاقات الدولية استمالة الاهتمام نحو ما يعرف بالقوة الناعمة، والقانون الإنساني الدولي، والاعتماد المتبادل الاقتصادي والسياسي، الحركة المعولمة، وهي موضوعات ليست بعيدة عن النسائية، والتي من خلالها، يتضح مع التكنولوجيا الاتصالية، أن التضامن قد جر الى وحدة الموضوع، وحدة الرؤى، وبذلك أمكن وتحت مسمى العولمة، الولوج في العوامل المؤثرة على السياسات العامة المحلية، من خلال ممارسة الضغط على مختلف الدول، لكي تتبنى أفكار وأهداف الحركة النسائية.

من خلال إبراز المجتمعات التي لا تحوز المرأة فيها على مستويات ادني من الحقوق والمساواة، يمكن حدث وأن مارست القوى الكبرى تأثيرا واضحا على الحكومات المحلية، من أجل العمل على تغيير وضع المرأة في مختلف مناحي الحياة العامة، وبالنتيجة على الرغم من الفشل الديموقراطي في مناطق متعددة من العالم، إلا أن عولمة قيم تحرير المرأة قد وجدت أرضية للتطبيق، حيث أمكن إيجاد نسب عالية من التمثيل للمرأة، في الواقع فاق حتى نظيره في الدول المتقدمة، تلك التي كانت مهذا للحركة النسائية.

4- تأثير المقاربة feminism على السياسات الحكومية في ترقية المشاركة السياسية للمرأة.

تمثلت صور الضغط الممارس على حكومات عسيرة التحول الديمقراطي، في الطلب مباشرة الى هذه الحكومات بتغيير أسس نظمها الاجتماعية، حتى تكون قادرة على تكيف ايجابي مع التحولات المطلوبة، ونجد حكومات على سبيل المثال، بالرغم من القمع الذي تكنه للمعارضة السياسية، حيث يصل هذا القمع في بعض أشكاله حد استخدام العنف، في الوقت الذي نجد لديها تمثيلا عاليا للمرأة، في مختلف مستويات الحكم المحلي والقومي، (رواندا على سبيل الذكر احتلت المرتبة الأولى عالميا، في تمثيل المرأة).

منه نجد بأنه بالرغم من عدم قدرة بعض النظم الحاكمة، الانسجام بمعطيات العصر، على المستوى العالمي، تجد في ترقية المرأة، وسيلة لمزيد من الارتباط الذي يحصل الانسجام المطلوب على الساحة الدولي، فنذكر أن أنظمة بعينها، كونها غير ديمقراطية، وتمارس القمع ضد المعارضين السياسيين، ولكن عندها المسألة الحقوقية متجذرة دستوريا. وتعتبر بعض دول المغرب العربي، نماذج واضحة في هذا.

5)_ الخاتمة:

عرفت الحركة النسائية العالمية، ثلاث موجات من النشاط، في الأولى حصلت الحركة في مجتمعات الرأسمالية على الحق في التصويت، في الانتخابات العامة، وكانتي خطوة جريئة، وضعت المرأة المستعبدة في النظام الرأسمالي، على سكة القدرة على التأثير على الحياة العامة للمجتمع.

في حين أنتجت الموجة الثانية، تقدما فاق جميع تصورات الفكر السياسي، والفلسفي، عندما تمكنت الحركة من تكريس جملة المطالب-الحقوق، في الإطار القانوني، والأكثر منه الدستوري، في المجتمعات الأكثر تأثيرا بسياساتها وقواها على العالم (الولايات المتحدة).

وتمكنت الموجة الثالثة التي كانت الأسرع، والأكثر انتشارا، من تعميم يكاد يكون شاملا لإنجازات الموجة الثانية. حيث توفرت لها إلغاء الحدود بسبب التجارة الدولية، وفتح الأسواق، وتدفق حر للمعلومات، كما حصلت الموجة الثالثة على مساندة قوية من حكومات العالم المتقدم، ودعم آخر على المستوى الإعلامي، والمجتمع المدني.

في ظل الموجة الثالثة، تلك الأنظمة التي لم تتحول، نحو الحكومة الديمقراطية، أو قد فشل التحول لديها لأسباب، أو لأخرى، فإنها وجدت نفسها تحت طائلة الامتلاءات، عند محاولتها التكيف، مع العالم المتغير بسرعة، بسبب أداء السوق.

ارتكزت الحركة النسائية على ثلاث ركائز أساسية، وذلك في جميع مراحل عملها، الأولى تمثلت في المنتج الفكري، والفلسفي، الذي وفر لها انطولوجيا، كانت جذابة، ومبرزة لتضامنها مع المرأة في ظل العبودية التي كانت المجتمعات ما قبل الرأسمالية، ثم الرأسمالية، تسلطها على المرأة. في حين تتمثل الثانية، في نضال المرأة في الولايات المتحدة منذ القرن الثامن عشر، الى مرحلة الموجة الثالثة. بينما تركز في الثالثة، على دعم حكومات الدول الكبرى في الغرب، التي مارست الضغط على الحكومات الضعيفة في العالم المتخلف، بغرض التحول، تحت مسميات حقوق الانسان والعدالة ومقتضياتها.

قد تكون الأهمية التي اكتسبها المقترَب الموسوم بالFemnist approach، ناجمة عن مسار مليء بالنضالات، من اليمين ومن اليسار، ولكن الأهمية العلمية اكتسبت في ظل وجود المؤسساتية الليبرالية، تلك التي عملت حثيثا على إدماج المقترَب في التحليل، ارتكازا على الفرضية التي مفادها واعتمادا على الدراسات الاجتماعية، أن المرأة يمكن أن تمثل الجانب التعاوني، حيث في جميع المسائل المطروحة على المجتمع الدولي، توجد حاجة ماسة إلى التعاون، وخصوصا تسوية النزاعات، في الوقت الذي وجد فيه أن الرجل، يكرس الطابع النزاعي، و توظيف القوة الصلبة. كل هذا على افتراض ترقية المرأة، والسماح لها بالتواجد في الهيئات رسمية، بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على شؤون السياسة الخارجية، والدفاع والأمن القومي.

(7)-الهوامش :

1-Karen Offen . Defining Feminism: A Comparative Historical Approach. Signs, Vol. 14, No. 1 (Autumn, 1988), pp. 119-157. P. 120.

2-Ibid. p. 120.

3-Ibid. p.122.

- 4- Susan Amussen. **The History of Feminism**. Journal of Women's History, Vol. 1 (1989), pp. 155-160 . p 155.
- 5-Ibid .p. 155.
- 6-Ibid. p. 155.
- 7-louise michele newman. The Racial Origins of Feminism in the United States. Oxford University Press. New york 1999. P. 22.
- 8- Ibid. p. 22.
- 9- Ibid. p. 22.
- 10- Linda Napikoski. The Feminine Mystique The Book That Sparked Womans Liberation. <http://womenshistory.about.com/od/bettyfriedan/a/Problem-That-Has-No-Name.htm> visted: 12/08/2015.
- 11- Ibid.
- 12- Ibid.
- 13- The Equal Pay Act Turns 40. U.S. Equal Employment Opportunity Commission. Archive the original on June 26, 2012.
- 14- - Linda Napikoski. Op.cit.
- 15- Ibid.
- 16- Alison M. Jaggar. Feminist Politics and Human Nature . Rowman & Littlefield. Maryland. 1983. P.10.
 - 17- Ibid. p. 10.
 - 18- Ibid. p. 14.
 - 19- Ibid. p. 14.
- 20- Mark A. Boyer. Gender, Violence, and International Crisis. **Journal of Conflict Resolution** August 2001 **vol. 45 no. 4** 503-518
- 22- Ibid.
- 23- Theresa Schroeder. When Security Dominates the Agenda The Influence of Ongoing Security Threats on Female Representation. **Journal of Conflict Resolution** August 31. 2015.
- 24- clara zetkin. Only in conjunction with proletarian woman will socialism be victorious.ed. by Philip Foner, trans. by Kai Schoenhals, International Publishers, 1984.